كتاب

إغاثة الأمة بكشف الغمة

لتقى الدين أحمد بن على المقريزى

لشر الدكتور محمد مصطفى زيادة ، والدكتور جمال الدين الشيال
(الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧)

للدكتور حسين فوزى

عميد كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية وأستاذ الاقتصاد بها

الدراسات الاجتماعية قديمة ما وجد المجتمع المنظم ، غير أن الصفة العلمية لم تلحق هذه الدراسات إلا بعد تقدم العقل المنهجى ، أى أنها اكتسبت صفتها العلمية من تقدم الدراسة المنهجية . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن العلوم الاجتماعية فى مختلف أنواعها ليست مستحدثة ، بل أن لها أصولا ترجع إلى العصور السابقة .

والدراسة الاقتصادية هى دراسة اجتماعية ما فى ذلك شك ، والفكر الاقتصادى قديم كذلك ، أى منذ عصر اليونان والرومان ، والعصور الوسطى. على أن الفكر الاقتصادى لم يكتسب صفته العلمية إلا بعد أن كتب آدم سميث ، سنة ١٧٧٦ كتابه الذى عنوانه «ثروة الأمم» واتبع فيه طرق الدراسة المنهجية ؛ ولا عجب فإن آدم سميث كان أستاذا للمنطق والفلسفة ، قبل أن يكتب كتابه هذا فى الاقتصاد السياسى .

وما كان العرب متخلفين فى هذا المضمار ، لأن الأفكار الاقتصادية دراسات اجتماعية أولا ، وما زالت الدراسات العربية الاجتماعية منهلا عذبا يغترف منه الباحثون ، ويرون فيه معينا لا ينفد . وبلغ الفكر الاقتصادى العربى ذروته فى القرن الخامس عشر الميلادى ، حين خضعت مصر للسلاطين المماليك المعروفين باسم الجراكسة ، أى منذ أواخر القرن الرابع عشر (١٣٨٢ — ١٥١٧م) . ذلك أن مصر عانت فى عهد أولئك السلاطين أنواع

الآلام والمظالم . وساءت الأحوال فيها بين الناس ، فكان الفلاحون مثلا يمتنعون عن جلب ماشيتهم وحاصلاتهم للبيع بأسواق القاهرة ، خشية مصادرة الحكومة المملوكية لها وشرائها بأبخس الأثمان ، كما كان العدل يباع كالسلعة يختص به أكبر مزايد . وكانت البلاد من آونة إلى أخرى تنتابها الأوبئة والطواعين والغلاء بسبب قصر النيل وشرق الأراضي . ويقول المقريزي إنه في عهد السلطان فرج (١٣٩٩ – ١٤٠٥م) « عظم الغلاء والفناء فباع أهل الصعيد أولادهم من الجوع ، وصاروا أرقاء مملوكين ، وشمل الخراب الشنيع عامة أهل مصر »(١) ، وهبط تعداد السكان إلى الثلث ، كما كان السلاطين عاجزين عن كبح جماح أعوانهم .

والنظريات الاقتصادية إنما تتأثر بالبيئة التي يعيش فيها أصحابها ، وإليك الدليل : فنظرية مالتس في السكان تأثرت بالأوضاع التي كانت عليها انجلترا في القرن الثامن عشر ، وكذلك نظرية ريكاردو في الريع ، بل إن نظريات كينز في مكافحة البطالة – وهو الاقتصادي المعاصر – تأثرت بالأحوال الاقتصادية العامة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية . وعلى هذا القياس لم يكن غريبا أن يظهر وسط الفوضى التي عمت مصر خاصة في القرن الخامس عشر عدد من المؤلفين المعنيين بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية ، أمثال عبد الرحمن ابن خلدون ، وأحمد ابن الدخلي وأحمد المقريزي .

كتب ابن خلدون مقدمته في الحضارة ونشوئها ، ومقومات الحياة الاقتصادية ومشاكل السكان ، وإنتاج الثروة ومقاييس الحضارة ، وشرح أثر الظلم في خراب العمران ، وكيف يسري الخلل إلى الدولة ، وكيف يكون انحلال الدول وسقوطها . أما أحمد ابن الدخلي فتناول في أبحاثه الفقر والفقراء ، وأسباب الفاقة ومكافحتها ، وهو ينحى كزميله ابن خلدون منحى تاريخيا اجتماعيا ، على أن المقريزي يمتاز عن زميليه في أنه عالج الموضوعات الاقتصادية في كتاب «إغاثة الأمة لكشف الغمة» علاجا تحليليا فريدا .

(١) انظر المقريزي ص ٢٤١ وما بعدها ، الجزء الخاص في ذكر بعض الحوادث بخراكسة

وكتاب « إغاثة الأمة » عرض اقتصادى لما اجتازته مصر من محن الغلاء والشرق منذ الطوفان إلى عصر المقريزى (١٣٦٢ — ١٤٤٢م) ، وهو يحتوى كذلك على فصل يتحدث فيه المؤلف عن أسباب هذه المحن ، ويوجزها فى ثلاثة (١) :

(أولا) ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، فتولاها الجهلاء والمفسدون .

(ثانيا) غلاء إيجار الأطيان وزيادة نفقات الحرث والبذر والحصاد على ما تغله الأراضى .

(ثالثا) رواج الفلوس وكانت نقدا قليل القيمة ، على حين يرى المقريزى أن سلامة النقد إنما ترتكز على الذهب والفضة .

ويتبع المقريزى ذلك بنبذة فى تاريخ العملة فى الدول الإسلامية عامة ، ومصر خاصة ، ثم يتحدث عن طبقات المجتمع بإسهاب ، ويشرح مستويات الأسعار فى عصره ، وخاصة أسعار المواد الغذائية وتقلباتها ، وأثر هذه التقلبات فى مختلف طبقات المجتمع ، ثم يصف ما يراه من علاج لهذه الأحوال الاقتصادية .

وأشهد أنى حين قرأت هذا الكتاب أعجبت به إعجابا شديدا ، فهو يحوى بين دفتيه عرضا لنظريتين من النظريات الاقتصادية الحديثة المعقدة تتصل إحداهما بالأزمات ودوريتها ، والثانية خاصة بتثبيت النقد وعلاج تدهوره .

فالنظرية الخاصة بالأزمات ودوريتها ما زالت إلى الآن — وخصوصا فى الولايات المتحدة — قطب الرحى فى الدراسات الاقتصادية ، واتصالها بالنظام الاقتصادى الرأسمالى بعد التطورات الصناعية الحديثة وثيق . واختلف الاقتصاديون المحدثون فى تعليل هذه الظاهرة ، أما علاجها فيكاد يكون أمرا عسيرا ، فضلا عن أن وسائل مكافحتها مثار للخلاف الشديد . ويرزح الاقتصاد الرأسمالى تحت أعباء هذه الأزمات ، ويدعى الاشتراكيون أنهم

(١) أنظر ص ٤١ من الكتاب .

بحكم التوجيه الاقتصادى استطاعوا أن يقللوا من آثارها . ثم إن هذه الأزمات أصبحت عالمية فى شكلها . فتنشأ فى دولة من الدول الصناعية الكبرى ، ثم تنتشر منها إلى الدول الأخرى الصناعية والزراعية . والناس فى تعليلهم وفى إيجاد الحلول لها حيارى .

وكانت الحياة فى مصر فى عهد المقريزى حياة زراعية ، تتعاقب عليها السنوات السمان والعجاف ، ولذلك فإن عالما ضليعا كالمقريزى لابد أن يشهد له بسعة التفكير وعمقه عند ما حاول أن يفسر هذه الظواهر تفسيرا علميا . فإذا علمت بعد ذلك أن هذه التفسيرات تتسم بالطابع العلمى والتحقيق الدقيق ، أيقنت أن عقلية المقريزى كانت جبارة حقا . عجيبة حقا ، وأنها بعد ذلك جديرة بالإعجاب الشديد .

أما نظريته فى تقلبات النقد ففيها الدليل القاطع على عبقرية المقريزى ، إذ يقول أنه حتى أيام الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله كان الدينار الذهبى هو وحدة النقود ، أما الفضة فكانت تتخذ حليا وأوانى . حتى سك الحاكم بأمر الله الدراهم . لكن الناس درجوا على الاقتطاع منها ، فاضطربت الأحوال . حتى زمن السلطان الكامل الأيوبى ، فضرب الدراهم الكاملية ، وقل التعامل بالذهب ، وأصبح الدرهم هو العملة الرئيسية التى تقوم بها المبيعات الجليلة . ثم سك الكامل بعد ذلك «الفلوس» من النحاس ، كعملة مساعدة تجرى بها الصفقات الصغيرة . غير أن السلاطين الذين تولوا حكم مصر بعد الكامل أسرفوا فى ضرب الفلوس . فيذكر المقريزى أنه فى آخر عهد السلطان برقوق (١٣٨٢ — ١٣٩٩م) كان الناس يتعاملون فى ثلاثة أنواع من النقود : «الفلوس» وهو النقد الأكثر استعمالا ، والدينار من الذهب وهو قليل فى التعامل وإن كان متداولا كسلعة بأيدى الناس . وأما «الفضة» فقد بطل التعامل بها لعزتها ، وعظم رواج الفلوس وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة ، وأن الناس شكوا من هذه الحالة[1] .

والمقريزى هنا يوضح ظاهرة اقتصادية فى غاية السلامة . وهى أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول . وكانت الفلوس نقدا رديئا بالنسبة للدينار أو الدرهم ، فطردتهما من السوق . وهذه القاعدة الاقتصادية تعرف

(١) أنظر ص ٧١ من الكتاب .

بقانون جريشام ، نسبة إلى الاقتصادى الانجليزى المعروف الذى عاش فى القرن السادس عشر الميلادى إبان حكم الملكة اليزابث فى انجلترا ، أى أن المقريزى أوضح هذه القاعدة قبل مائة سنة تقريبا من مولد جريشام ، فانظر وتعجب !!

ثم يستطرد المقريزى بعد ذلك فيوضح أثر الإسراف فى إصدار الفلوس واستخدامها عملة رئيسية ، ويقسم المجتمع إلى طبقات ، ويوضح أثر التضخم فى حالة هذه الطبقات ، موضحا أن أفراد الطبقات ذات الدخل الثابت هم الذين يتأثرون تأثرا واضحا بهذا التضخم .

وتظهر عبقرية المقريزى واضحة كل الوضوح عند ما يحاول معالجة هذه الحالة النقدية المضطربة ، مع العلم بأن المسائل النقدية ومعالجتها أمر محفوف بالمصاعب ، وأن التفكير فيها شاق حتى عند علماء الاقتصاد ، وأشق منه رسم السياسات النقدية . أما المقريزى فإنه فطن إلى ضرورة الرجوع أولا إلى الذهب والفضة أساسا للتداول ، فالنقود المعتبرة إنما هى الذهب والفضة ، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقدا ، أما الفلوس فيقتصر صرفها فى محقرات المبيعات ، أى فى الصفقات الصغيرة . ويترتب على ذلك هبوط الأسعار ، لأن كمية النقود المتداولة بعد استبعاد الفلوس من الصفقات الكبيرة ستقصر على وحدات أقل من الذهب والفضة ، وسيقتصر على استخدام الفلوس نقودا مساعدة للصفقات الصغيرة ، فتكون أكثر من الحاجة ، وعما قليل لا تكاد توجد «لضرب الناس لها أوانى»[1] — على قوله — ، أى تختفى فى البوتقة — على قول الاقتصاديين المحدثين — !!! ولعمرى إنه لتفكير سليم ، بل لست أظن أن علماء الاصلاح النقدى المحدثين يستطيعون أن يضيفوا شيئا جديدا إلى هذا الإصلاح القديم .

أما بعد فإن اخراج طبعة ثانية من كتاب « إغاثة الأمة بكشف الغمة » خدمة جليلة فى سبيل إحياء الفكر الاقتصادى العربى ، ولذلك فإن ناشريه الأستاذان زيادة والشيال يستحقان أعمق الشكر على مجهودهما القويم ، ونرجو أن يكون لنشر هذا الكتاب ما بعده ، والله الموفق .

(١) أنظر ص ٨١ من الكتاب .